اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 18-02-2010 رقم العـدد: 15214 رقم الصفحة: 9 مسلسـل: 97 رقم القصاصة: 1

تعتمد أسلوب المواجهة الفكرية والمناصحة بنفس درجة الاهتمام بالعامل الأمني

استراتيجية المملكة الأمنية تنجح في إفشال ٩٥٪ من المخططات الإرهابية

إشادة دولية بجهود المملكة في مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه والوقاية منه

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 18-02-2010 رقم العـدد: 15214 رقم الصفحة: 9 مسلسـل: 97 رقم القصاصة: 2

الرياض-واس

حظيت جهود المملكة في مكافحة الإرهاب باهتمام جميع الأجهزة المعنية بمواجهة الأعمال الإرهابية،واستفادت بعض الدول من التجربة السعودية في التصدي لخطر الإرهاب،وتجفيف منابعه والوقاية منه.

ونالت جهود المملكة في محاربة الإرهاب استحسان المجتمع الدولي من خلال اعتمادها إستراتيجية شاملة تعتمد المواجهة الفكرية والمناصحة بنفس درجة الاهتمام بالتعامل الأمني، والإجـراءات القانونية في محاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم الإرهابية، وتعددت جهـود المملكـة في محـاربة الإرهـاب على المستويين الدولي والعربي لتعزيز التعاون بين كل الدول والشعوب وقطع مصادر تمويل ودعم الجماعات الإرهابية وتفعيل الآليات الدولية في هذا الشأن.

واقترنت مواقف المملكة الواضحة على المستوى الدولي في رفض الإرهاب بتحرك كبير لتحقيق التعاون في مواجهة الجرائم الإرهابية ، حيث أكدت في كثير من المناسبات رفضها الشديد وإدانتها الصريحة للإرهاب بجميع صوره وأشكاله وشجبها لكافة الأعمال الشريرة التي تتنافى مع تعاليم الإسلام وأحكامه التي تحرم قتل الأبـرياء وتنبذ كل أشكال العنف والإرهاب ، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان.

وفي هـذا السـياق، وقعت المملكة العديد من الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب كما التزمت بتنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمـن في هـذا الشـأن، وصادقت على جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة منها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٨م ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٠م واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربيه لمكافحة الإرهاب بالإضـافة إلـى عـدد من الاتـفـاقـيـات الأمنية الثنائية مع دول عربية وإسلامية وصديقة بشأن مكافحة الإرهاب . ويبرز المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي دعت إليه المملكة وعقد بمدينة الرياض في فبراير ٢٠٠٥م واحدا من الجهود الكبيرة للمملكة في مكافحة هذه الآفة العالمية في إطار دولي انطلاقا من قناعة أثبتتها الأحداث، بأن الإرهاب لا يقتصر على أبناء دين بعينه أو بلد دون غيره وأن النجاح في مواجهته يحتم تعاون جميع الدول.

وجـاء الإعـلان الـصـادر في خـتـام أعمال المؤتمر الذي عرف بإعلان الرياض ليؤكد أن الإرهاب يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ، ويجدد موقف المملكة الرافض لكل أيديولوجية تدعو للكراهية وتحرض على العنف وتسوغ الجرائم الإرهـابيـة . وشـدد إعـلان الرياض على أن الأمم المتحدة هي المظلة القانونية لتعزيز التـعـاون الـدولي ضـد الإرهـاب وأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هي الأساس والمرجعية لكل جهود مكافحة الإرهاب . وبناءً على دعوة خـادم الحرمين لإنشاء مركز دولي لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول وإيجاد قاعدة بيانات ومعلومات أمنية واستخباراتية تستفيد منها الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب، تقدمت المملكة بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو لتشكيل فريق عمل لدراسة توصيات المؤتمر وما تضمنه " إعلان الرياض" بما في ذلك إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وفق ما أعلنه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥م . وعلى المستوى المحلي ، اعتمدت المملكة إستراتيجية شاملة لمحاربة الإرهـاب، وحرصت على أن تشارك جميع مؤسسات المجتمع في تنفيذ هذه الإستراتيجية ، كل في مجال اختصاصه، ونجح علماء المملكة في إيضاح مناقاة الإرهاب لتعاليم الإسلام،وما تمثله الأعمال الإرهابية من اعتداء محرم على الأنفس المعصومة من المسلمين وغيرهم ، وتفنيد مزاعم الفئة الضالة ، والتي تروجها التنظيمات الإرهابية لتبرير جرائمها أو كسب أي تعاطف معها . وحث علماء المملكة عموم المواطنين والمقيمين في البلاد على التعاون مع الجهات الأمنية في التصدي للفئة الضالة والإبلاغ عن المتورطين في الأعمال الإرهابية ، كما كان للعلماء دور كبير في مناصحة بعض المتأثرين بدعاوى الفئة الضالة في الوقت الذي كانت فيه الجهات الأمنية تحقق نجاحات متتالية في ملاحقة أعضاء هذه الفئة المتورطين بارتكاب جرائم إرهابية وتوجيه عدد كبير من العمليات الاستباقية والتي حققت نجاحا كبيرا في إفشال مخططات إرهابية في عدد من مناطق المملكة . وحرصت القيادة السعودية في خضم معركتها مع الإرهـاب على تكريم الشهداء من رجال الأمن ومواساة ذويهم وعائلاتهم ، وتقليدهم أوسمة الشرف وأنـواط البكرامة ، تعبيرا عن التقدير الكبير لبطولاتهم وتضحياتهم . ولم يقتصر ذلك على شهداء وأبطال الأجهزة الأمنية فقط، بل حرصت الدولة رعاها الله على مراعاة مشاعر آباء وأمهات المتورطين بارتكاب الأعمال الإرهابية ممن ألقى القبض عليهم وكان لذلك أكبر الأثر في عودة كثير منهم إلى جادة الصواب، في أعقاب ما أعلنته القيادة الرشيدة من عفو عن التائبين من أعضاء الفئة الضالة الذين يسلمون أنفسهم . وقد حققت هذه السياسة الحكيمة نتائج ممتازة ، وأعلن بعض أعضاء الفئة الضالة توبتهم وتراجعهم عن الأفكار المنحرفة التي كانوا يعتنقونها.

وعلى مستوى التشريع والقضاء ، تم إنشاء محكمة خاصة للنظر في قضايا الإرهاب تحت مسمى المحكمة الجزائية المتخصصة، كذلك استحداث دائرة مختصة بهيئة التحقيق والادعاء العام تحت مسمى" دائرة قضايا أمن الدولة " لتتولى التعامل مع مثل هذه القضايا وتوفير جميع الضمانات التي توفر للمتهمين في قضايا الإرهاب وتمويله محاكمة عادلة بما في ذلك حقهم في الدفاع عن أنفسهم وتعويض من تثبت براءته منهم مع البدء في دراسة إصدار نظام لمكافحة الإرهـاب ونذلك في إطار تطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالجرائم الإرهابية وتكثيف برامج التأهيل والتدريب للجهات الأمنية المعنية بالمواجهة الميدانية المباشرة واعتماد عدد من الآليات لمكافحة عمليات تمويل الإرهاب. وفي الاتجاه الوقائي ،تعددت جهود المملكة في مكافحة الإرهاب ، بدءا من برامج توعية طلاب المدارس والجامعات بخطورة الأعمال الإرهابية وحرمتها في الإسلام والآثام التي تقع على مرتكبيها وحثت المعلمين والمعلمات على توعية الطلاب والطالبات بذلك وتوجيههم إلى الطريق الصحيح وغرس حب الوطن وطاعة أولياء الأمور في نفوسهم ، كما ركزت على تعزيز الأمن الفكري وخصصت يوما دراسيا كاملا خلال العام الدراسي لإقامة معرض في كل مدرسة للبنين والبنات عن الإرهاب والأعمال الإجرامية التي ارتكبها أرباب الفكر التكفيري وما نتج عنها من قتل للأبرياء وتدمير للممتلكات ومقدرات الوطن ، نظرا لأن ظاهرة الإرهاب جاءت نتيجة لأفكار منحرفة اعتمدت المملكة في جهودها لمكافحة هذه الظاهرة مبدأ مواجهة تلك الأفكار بضدها من خلال الحوار والمناقشة فكان إنشاء (مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية) بهدف كشف الشبهات وتوضيح المنزلقات الفكرية التي يتبناها أصحاب الفكر المنحرف الذي يقود إلى الإرهاب من أجل إعادة الموقوفين إلى رشدهم وتصحيح مفاهيمهم من خلال الاستعانة بعلماء الشريعة والمختصين في العلوم الاجتماعية والنفسية والمثقفين ورجال الأعمال وإتاحة الفرصة لهم لمقابلة هذه الفئة ومناقشتهم بكل حرية والرد على شبهاتهم وانتهاج أسلوب الحوار والإقناع مع بعض أتباع هذا الفكر ، وتغيير الكثير من القناعات السابقة لديهم وعرض هذه التراجعات عبر وسائل الإعلام . بالإضافة إلى إنشاء الكراسي العلمية التي تعنى بالأبحاث المتعلقة بالإرهاب في عدد من الجامعات السعودية وفي مقدمتها كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري وتشجيع الجهات المختصة على طباعة الكتب والنشرات وإصدار الأشرطة التي تدحض الأفكار المنحرفة وتكثيف أنشطة رعاية الشباب والاهتمام بهم وتحصينهم من الاخـتـراقـات الـفـكـريـة ونـوازع الـغـلـو . وأصدرت المملكة جملة من الأنظمة و التعليمات واللوائح لاستخدام شبكة الإنترنت والاشتراك فيها بهدف مواجهة الاعـتـداءات الالكترونية والإرهاب الالكتروني إضافة إلى تنظيم الجهات المعنية دورات تدريبية عديدة عن موضوع مكافحة جرائم الحاسب الآلي لتنمية معارف العاملين في مجال مكافحة الجرائم التي ترتكب عن طريق الحاسب الآلي وتحديد أنواعها . كما عملت الدولة عبر أجهزتها الرسمية على تجفيف منابع الإرهاب واجتثاث جذوره من خلال إعادة تنظيم جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال المشروعة وقامت بإنشاء هيئة أهلية كبرى تتولى الإشـراف والتنظيم على جميع الأعمال الإغاثية والخيرية بهدف تنظيم عمل تلك الهيئات وعدم السماح لذوي النوايا والأهداف الشريرة باستخدام الهيئات الإنسانية لأعمال غير مشروعة . وقد كان لهذه العناصر انعكاسات ايجابية على أرض الواقع بتحقيق رجـال الأمـن نـجـاحـات كـبـيـرة ضـد هذه الفئة الضالة وإفشال أكثر من ٩٥٪ من المخططات الإرهابية قبل تنفيذها، والوصول إلى عدد من الخلايا النائمة وتلك التي توارت تحت ضربات رجال الأمن للفئة الضالة.